مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران منذ عام 1991
اسم الكاتب: أ.م.د. ضاري سرحان حمادي الحمداني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7396
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 11:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران

منذ عام ١٩٩١

أ.م.د. ضاري سرحان حمادي الحمداني

Asst.prof.dr. Dhari Sarhan Hammadi Al-Hamdani

جامعة تكريت . كلية العلوم السياسية

Tikrit University - College ofPolitical Sciences

dr.dhari@tu.edu.iq

٢٠٢٤

تاريخ الاستلام ٢٠٢٣/١٢/٣١ تاريخ القبول ٢٠٢٤/١/٩ تاريخ النشر ٢٠٢٤/٤/٣٠

ملخص

يعد موضوع تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران من المواضيع التي تستحق التقصي والبحث، للوقوف على الاسباب التي تدفع باتجاه التحول والتغيير، ومن اللافت للنظر ان وسائل السياسة الامريكية تجاه ايران متغيرة بتغير الإدارات الامريكية بين الترغيب والترهيب، ويلاحظ على السياسة الامريكية انها تعاني من حالة ارباك في كيفية التعامل مع مسألة البرنامج النووي الايراني، والدليل على ذلك ان ادارة الرئيس باراك اوباما توصلت الى توقيع الاتفاق النووي، وبالمقابل عدتادارة الرئيس دونالد ترامب الاتفاق بأنه الاسوء على الاطلاق، وفي السياق نفسه جاءت ادارة الرئيس جو بايدن لتغير مسار سياستها وتطرح مسألة احياء الاتفاق النووي بعد اجراء تعديلات على بعض فقراته.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الامريكية، الاحتواء المزدوج، البرنامج النووي الإيراني، خطة العمل الشاملة المشتركة.

US policy shifts towards Iran since 1991

Abstract

The issue of American policy shifts towards Iran is one of the topics that deserves investigation and research, in order to find out the reasons that push towards transformation and change. It is noteworthy that the means of American policy towards Iran change with the change of American administrations, between enticement and intimidation. It is noted that American policy suffers from a state of confusion in terms of How to deal with the issue of the Iranian nuclear program, and the evidence for this is that the administration of President Barack Obama reached the signing of the nuclear agreement, and in return the administration of President Donald Trump considered the agreement to be the worst ever, and in the same context the administration of President Joe Biden came to change the course of its policy and raise the issue of reviving the nuclear agreement. After making modifications to some of its paragraphs.

Keywords: American administration, dual containmen, Iranian nuclear program, Joint Comprehensive Plan of Action.

مقدمة

ان سياسات الدول ترسم على اساس تخطيط مدروس يأخذ بنظر الاعتبار حسابات الربح والخسارة، وكما هو معروف ان السياسة الخارجية لا تسير وفق خط مستقيم وانما تتغير حسب ظروف البيئة الداخلية والاقليمية والدولية، ومن ثم فأن التحولات التي تصاحب سياسات الدول هي حالة طبيعية نتيجة لظروف البيئة آنفة الذكر، والتي تفرض على صناع القرار السياسي الخارجي اتباع سياسة معينة تتلائم مع الوضع القائم.

لقد شهدت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران تحولات عدة صاحبت كل مرحلة،فإيقاع السياسة الامريكية يختلف في كل مرحلة عن الاخرى في كيفية التعامل مع ايران لاسيما قضايا البرنامج النووي والارهاب وحقوق الانسان وغيرها.

اشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث ان الإدارات الامريكية المتعاقبة اتبعت سياسات عدة ووسائل ضغط متنوعة للحد من طموحات ايران النووية ومن نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، بيد ان ذلك لم يمنع ايران من مواصلة سياساتها وبشكل اثار قلق الإدارات الامريكية، ومن خلال تلك الاشكالية تطرح الاسئلة الآتية:

١. لماذا اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الاحتواء المزدوج؟
٢. كيف استخدمت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الاكراه والضغوط الاقتصادية؟
٣. ما هي النتائج المترتبة على سياسة الحوار الدبلوماسي؟
٤. لماذا انسحبت ادارة الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي؟
٥. هل تحتاج سياسة ادارة الرئيس جو بايدن الى مراجعة دقيقة للوقوف على الاخطاء التي وقعت فيها؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المصلحة وطبيعة المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية هي التي تحدد طبيعة ومسار السياسة الامريكية، وبالتالي فهي التي تقف وراء تحولات تلك السياسة.

منهجية البحث: في اطار تناول موضوع البحث سيتم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والذي يستخدم في وصف وتحليل السياسة الامريكية تجاه ايران في كل مرحلة رئاسية، فضلا عن استخدام المنهج المقارن والذي من خلاله نستطيع ان نقارن بين مراحل سياسات الإدارات الامريكية المتعاقبة تجاه ايران.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى خمسة محاور، يتناول الاول مرحلة التحوط الاستراتيجي، اما الثاني فقد ركز على مرحلة ادارة الرئيس جورج دبليو بوش وثنائية الاكراه

السياسي والضغوط الاقتصادية، ووضح الثالث مرحلة الحوار الدبلوماسي، وكرس الرابع لدراسة مرحلة الانسحاب من الاتفاق النووي، وجاء الخامس لدراسة مرحلة مراجعة واستمرار سياسة الضغوط.

أولا: مرحلة التحوط الاستراتيجي:

لقد تبلورت ملامح هذه المرحلة عندما عدت الولايات المتحدة الامريكية ايران من ضمن الدول (السبع الإرهابية)* اذ صنفت هذه الدول كأعداء، وبالتالي فهم يعترفون بوجود حالة عداء معهم، علما ان الولايات المتحدة الامريكية صنفت ايران في عام ١٩٩٣كأكبر خطر عليها.(١)

وفي أيار ١٩٩٣ اعلى مارتن انديك المساعد الخاص للرئيس الأمريكي بيل كلينتون لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا في محاضره له عن عزم الإدارة الأمريكية على اعتماد" استراتيجية الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وايران، وبالتالي فهي تهدف من وراءها الى دعم سياستها الأمنية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.(٢)

وبموجب هذه الاستراتيجية تمكنت الإدارة الامريكية من تخفيض الاعتمادات المالية المقدمة من قبل المجتمع الدولي الى ايران، فضلا عن حرمانها من الاعتمادات المالية من صندوق النقد الدولي، وفي عام ١٩٩٥ مارست الضغط على اليابان من اجل التخلي عن وعدها في منح أصدقاء ايران قرض قدره نصف مليار دولار، وبالتالي فهي تحاول منع أصدقاء ايران من تقديم العون اليها، فضلا عن السعيللحد من نفوذها في منطقة الخليج العربي، وبالنتيجة فأن الإدارة الامريكية حاولت عبر هذه الاستراتيجية تغيير سلوك ايران الخارجي مع إبقاء الباب مفتوحا للحوار معها، كما تبنت الإدارة الامريكية في عام ١٩٩٥ قانون " داماتو "* وعبره استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من فرض عقوبات اقتصادية ضد ايران.(٣)

ولم تكتف بذلك بل عملت على تحجيم الدور الإيراني في منطقة اسيا الوسطى كجزء من استراتيجية الاحتواء المزدوج، وبالمقابل قامت بدعم الدور التركي، وروجت له، وعدته الانموذج الأنسب لدول اسيا الوسطى.(٤)

ومن جانب اخر قامت الإدارة الامريكية بتخصيص ٢٠ مليون دولار للقيام بعملية سرية هدفها تغيير النظام السياسي الإيراني، وجديرا بالذكر أن رئيس مجلس النواب الأمريكي " نيون غنغريتش "اقترح قلب نظام الحكم الإيراني، الا ان وكالة المخابرات الامريكية " C.I.A " لم تدعم هذا الاقتراح وعدته غير عملي، فضلا عن ذلك فأن البيت الأبيض ومجلس الشيوخ لم يدعما هذا الاقتراح.(٥)

ويبدو ان الإدارة الامريكية استشعرت الخطر الذي تشكله ايران، وبالتالي أقدمت على تطبيق استراتيجية الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣ ضدها وباتجاهين:

الأول: انشاء منافس إقليمي لها في منطقة اسيا الوسطى من اجل اضعاف مكانتها ونفوذها.

الثاني: التفكير الجدي للإدارة الامريكية للقيام بعملية سرية من اجل تغيير النظام السياسي الإيراني، وقد خصصت ميزانية من اجل ذلك، وبالتالي فأن هذا الامر يعطي انطباعا واضحا بأن الإدارة الامريكية جاده في موضوع احداث تغيير سياسي فيها، وهي بذلك ابتعدت عن القوه الصلبة في سياستها تجاه ايران، وبدأت بالتركيز على العامل الداخلي أي دعم معارضي النظام من اجل احداث تغيير سياسي.

ثانيا: مرحلة إدارة جورج دبليو بوش وثنائية الاكراه السياسي والضغوط الاقتصادية:

منذ تولي جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة الامريكية (٢٠٠١ – ٢٠٠٩)، بدأت حملة الضغط على ايران، لاسيما بعد طموحتها المتزايدة لتطوير برنامجها النووي، الامر الذي تخشاه الولايات المتحدة الامريكية من ناحتين:(٦)

الأولى: تأثير البرنامج النووي الإيراني على التوازنات والترتيبات الأمريكية التي تخص تدفق النفط وحماية منابعه.

الثانية: تهديد امن إسرائيل، وعلية فأنها تعد كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع ايران، بما في ذلك الخيار العسكري.

وعلية فقد منحت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش الأولوية لسياسته في منع ايران من امتلاك السلاح النووي.[٧]وفي اعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عدت الإدارة الامريكية ايران جزء من محور الشر*.[٨]

ومن جانب اخر اصدر الكونغرس الأمريكي في العام ٢٠٠٤ قانون حرية ودعم ايران وفحواه إيجاد السبل الكفيلة للإطاحة بالنظام السياسي الإيراني عبر تقديم دعم مالي يقدر بعشرة ملايين دولار كدفعة أولى لمسانده الحركات والجماعات الإيرانية المعارضة في الخارج.[٩]

وفي السياق ذاته استضافت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وفود المعارضة الإيرانية في العام ٢٠٠٥ بمبنى الكابيتول، وتم خلال اللقاء بحث الخطط المناسبة لتغيير النظام.[١٠] وفي العام ٢٠٠٦ عقد مجلس الشيوخ الأمريكي اجتماع ضم معظم الأقليات الإيرانية تحت شعار التحقيق الكامل للحقوق السياسية وحقوق الانسان في ايران.[١١]

كما حثت وزارة الخارجية الامريكية الكونغرس على الموافقة لرصد مبلغ ٧٥ مليون دولار تم تخصيصه في العام ٢٠٠٦ من اجل دعم مساعي التغيير الداخلي والتحول الديمقراطي في ايران عبر ثلاثة مسارات:[١٢]

١. دعم الأنشطة الثقافية والبث الإذاعي والتلفزيوني الموجة الى ايران.
٢. تقديم منح دراسية الى الطلبة الإيرانيين للدراسة في أوربا والولايات المتحدة الامريكية.

٣. تقديم الدعم والمساندة لجماعات المعارضة ومنظمات حقوق الانسان ودعاة الديمقراطية.

فضلا عن ذلك أصدرت الإدارة الامريكية تعليماتها الى وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن منع ايران من امتلاك السلاح النووي، وعلية فقد شهد العام ٢٠٠٦ فرض عقوبات أحادية استهدفت البنوك الإيرانية والشركات الدولية التي تتعامل مع ايران.(١٣)

ومن نافلة القول الإشارة الى ان إدارة الرئيس جورج دبليو بوش قادت تحرك دولي من اجل إحالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن، بهدف زيادة الضغوط على ايران، وبالفعل أوصت الوكالة الدولية للطاقة الذريةفي ٦/آذار/٢٠٠٦ بإحالة الملف النووي الإيراني رسمياً إلى مجلس الأمن.(١٤)

ومن جانب اخر نجحت جهود وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزارايس عام ٢٠٠٧ في اقناع دول الخليج العربية، فضلا عن الأردن ومصر لتكوين جبهة مؤيدة لعزل ايران سياسيا واقتصاديا، فضلا عن اقناعهم بالموافقة على توجيه ضربة عسكرية ضدها.(١٥)

فضلا عن ذلك ايدت الإدارة الامريكية في العام ٢٠٠٧ قرار مجلس الامن المرقم ١٧٤٧ والذي يقضي بتشديد العقوبات على ايران، وبالتالي فأن القرار يلزمها وفقا للفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الانصياع للمطالب الدولية الرامية بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وفي حال عدم الامتثال لذلك، يعد انتهاك لقرار مجلس الامن، ويترتب على ذلك عواقب سلبية أشار اليها وكيل وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز اذ أوضح ان بلادة ستسعى لاستصدار قرار اكثر صرامة وشده.(١٦)

وبالتالي فان سياسة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش سعت الى احتواء ايران عبر الاتي:(١٧)

١. محاولة تشكيل محور عربي لمواجهة ايران عبر اثارة المخاوف العربية من الخطر الإيراني.
٢. فرض عقوبات اقتصادية استهدفت تقييد حركة البنوك والاستثمارات الإيرانية، وفي هذا الشأن اصدر مجلس الامن قرارينالأول ١٦٩٦ والثاني ١٧٣٧.
٣. محاولة خلخلة الوضع الداخلي الإيراني تحت شعار الترويج للديمقراطية، وعلية فقد شهد العام ٢٠٠٨ رصد مبالغ مالية دعما لهذا الشعار.

ومن جانب اخر حركت الرأي العالمي ضدها عبر إعلانها عن خطر ايران فوبيا، وأكدت على هذا الخطر عبر الاتي:[١٨]

١. اتهامها بالسعي لامتلاك السلاح النووي.
٢. دعمها للإرهاب.
٣. انتهاكها لحقوق الانسان.
٤. تدخلها في شؤون الدول الأخرى.
٥. معارضتها لعملية السلام.

وعلية فأنها ترمي من وراء إعلانها لهذا الخطر الى تحقيق الأهداف الاتية:[١٩]

١. نقل الازمة الى منطقة الخليج العربي.
٢. دعم خطوات التطبيع العربي – الإسرائيلي.
٣. تأسيس حلف عربي لمواجهه ايران.
٤. تحجيم نفوذ ايران إقليميا.

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان سياسة إدارة جورج دبليو بوش تتقارب الى حد ما مع سلفة بيل كلينتون، بالرغم من ان كلاهما مختلفان في التوجه السياسي، فالأول جمهوري والثاني ديمقراطي.

وكما هو معروف فان الجمهوريين اكثر تشددا إزاء القضايا الإقليمية والدولية ويميلون الى استخدام القوة الصلبة، على العكس من الديمقراطيين الذي يميلون الى استخدام سياسة القوه الناعمة.

ونظرا لتزايد وتيرة التهديد الإيراني للمصالح الامريكية، مارست إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش سياسة الاكراه تاره والضغوط الاقتصادية تارة أخرى.

ثالثا: مرحلة الحوار الدبلوماسي:

بدأت هذه المرحلة بتسلم باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الامريكية (٢٠٠٩ – ٢٠١٧)، فقد وجه رسالة هنئ فيها الشعب الإيراني بمناسبة العام الفارسي الجديد، ودعى فيها الى الاحترام المتبادل، هذا الامر عد تقاطعا مع سياسة سلفة جورج دبليو بوش والتي وضعت ايران ضمن محور الشر.[٢٠] وقد دعت ادارته الى إمكانية التفاوض مع ايران.[٢١]أي ركزت على استخدام الحلول الدبلوماسية بدلا من القوه العسكرية من اجل اقناعها بالتخلي عن برنامجها النووي.[٢٢]

وبالتالي فأن الحوار الدبلوماسي دون شروط مسبقة كان المنطلق الأساس لسياسة بأراك أوباما تجاه ايران.[٢٣] كما وانتقدت الإدارة الامريكية سياسة بوش الابن، وعلية فأن اجراء الحوار مع ايران على أساس استبدال الدعوات لتغيير النظام بألية التعامل معه عبر اعطاءه مكانا حقيقيا على الطاولة، فضلا عن دعوة الإدارة الامريكية لحل القضية النووية عبر محادثات متعددة الأطراف.[٢٤]

ومن جانب اخر دعمت الإدارة الامريكية قرار مجلس الامن المرقم ١٩٢٩ لعام ٢٠١٠، والذي فرض نظام تفتيش جديد على وسائل النقل والشحن والخدمات المصرفية الإيرانية، وفي العام نفسة وقعت الإدارة الامريكية على قانون العقوبات الشاملة والمحاسبة وسحب الاستثمارات، وفي العام ٢٠١١ قامت الإدارة الامريكية بتوسيع العقوبات الثانوية لتشمل البنك المركزي الإيراني وقطاع النفط الإيراني وصناعة البتروكيمياويات.[٢٥]

فضلا عن ذلك اكدت الإدارة الامريكية على حق ايران في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية بموجب احكام معاهده منع انتشار الأسلحة النووية، وأشارت الى إمكانية التفاوض معها دون شروط مسبقة على أساس الاحترام المتبادل.[٢٦]

وعلى هذا الاساس تم التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في نيسان ٢٠١٥ والتي تعد احد إنجازات الرئيس باراك أوباما اما الدول الموقعة فهي ايران والولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا او ما يسمى مجموعة (٥+١)، ووضعت الخطة قيودا على برنامج ايران النووي لاسيما فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم لمدة تتراوح بين ١٠ الى ١٥ عام.[٢٧]

يتضح مما تقدم ان سياسة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه ايران تنطلق من فلسفة سياسة قائمة على أساس عدم عزلها، لان ذلك يؤدي الى مزيد من العداء مع السلطة الإيرانية والحاق ضرر كبير بالشعب الإيراني، وبالمقابل فقد يؤدي التعامل معها الى حدوث تغييرات تدريجية يمكن ان تؤدي في النهاية الى انهيار النظام او انتهاج سياسات اكثر اعتدلا، والمثال على ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات لم يكن السبب في تجاهله بل بالتعامل معه بشكل مباشر، والامر نفسة قد ينطبق على حالة ايران.[٢٨]

ويبدو ان إدارة الرئيس باراك أوباما افادت من التجارب التي مرت بها بلادهم اثناء مده حكم الرئيس جورج دبليو بوش لاسيما تجربة احتلال أفغانستان والعراق، والتي تركت اثارا سلبية على الاقتصاد الأمريكي بسبب حجم النفقات العسكرية والتي تقدر بأكثر من ٤ تريليون دولار، فضلا عن حجم الخسائر بين صفوف الجيش الأمريكي، وبالتالي فأن سياسة إدارة الرئيس باراك أوباما ابتعدت عن لغة القوه واعتمدت على أسلوب الحوار والتفاوض، وبالتالي فأن الفرق واضح عند عقد مقارنة بين سياسة إدارة الرئيس جورج

دبليو بوش وسياسة إدارة الرئيس باراك أوباما، وهنالك أسباب تقف وراء تبني سياسة الحوار والتفاوض مع ايران وهي كالاتي:

١. الضغوط الاقتصادية نتيجة الحرب ضد أفغانستان والعراق، والتي اثرت سلبا على الاقتصاد الأمريكي.
٢. الراي العام الأمريكي الرافض لاستخدام القوه، والذي شكل عامل ضغط، وبالتالي اثر على توجهات سياسة الرئيس باراك أوباما.

رابعا: مرحلة الانسحاب من الاتفاق النووي:

انطلقت سياسة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (٢٠١٧ – ٢٠٢١) من رؤية جديده في التعامل مع ايران، وتجسدت تلك الرؤية عبر تصريح وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون " ان السياسة الامريكية الجديدة تجاه ايران تشتمل على تغيير النظام ".[٢٩] اذ أعلنت الإدارة الامريكية ان ايران تشكل التهديد الأكبر لمصالحها.[٣٠] وتعدها تهديد وخطر على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن كونها تمثل الإسلام الراديكالي، وبالتالي فأن الأمر يتطلب مواجهتها.[٣١]

ومن جانب اخر انتقدت الإدارة الامريكية الاتفاق النووي ووصفة بأسوأ اتفاق على الاطلاق.[٣٢] ويعد هذا الانتقاد جزء من سياسة أوسع لمواجهة ايران.[٣٣]وكان امام الإدارة الامريكية في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني خيارين: [٣٤]

الأول: الغاء الاتفاق النووي.

الثاني: اعاده النظر فيه ومحاولة اجراء تعديلات علية لأنه يهدد المصالح الامريكية وأمن إسرائيل، وبالتالي فلابد من أعاده تقييم للاتفاق وتعديل بعض فقراته بشكل يقيد ايران ويضعها تحت طائلة المسالة.

وفي هذا السياق صرح الرئيس دونالد ترامب بأنه يفضل أعادة التفاوض على شروط الاتفاق، وبالتالي اتضحت ملامح السياسة الامريكية لمواجهة ايران عبر الاتي:[٣٥]

١. الغاء الاتفاق النووي.

٢. اعاده التفاوض علية.

وبالفعل اعلن الرئيس دونالد ترامب في خطوة أحادية الجانب انسحابه من الاتفاق النووي الايراني في ٨/أيار/٢٠١٨ ، واعقبها عقوبات جديدة. [٣٦]ويرجع السبب وراء انسحاب الإدارة الامريكية من الاتفاق النووي لأنه يسمح لإيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم.[٣٧]وبالتالي فان سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه ايران تهدف الى تحقيق الاتي:[٣٨]

١. منعها من امتلاك السلاح النووي.

٢. الحد من نفوذها في المنطقة.

ومارست الإدارة الامريكية اقصى درجات الضغط الاقتصادي على ايران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي. [٣٩]

ومن جانب اخر وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صفقة أسلحة بقيمة ١١٠ مليار دولار مع المملكة العربية السعودية، وأشار الرئيس الأمريكي بأن الهدف الأساس منها هي لمواجهة الخطر الإيراني في المنطقة، وتضمنت صواريخ بالستية، وأسلحة الموجهة بدقه والتي تم حظرها سابقا في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما خشية من قيام المملكة العربية السعودية باستخدامها ضد الأهداف المدنية في اليمن، وكذلك شملت تقنيات أنظمة الدفاع الصاروخي باتريوت، والذي يمنح المملكة العربية السعودية ميزه مواجهة القوة الصاروخية الإيرانية.[٤٠]

وهذا مؤشر واضح على ان الإدارة الامريكية منحت الأولوية في سياستها نحو تعزيز ودعم مكانة المملكة العربية السعودية في المنطقة لمواجهة الخطر الإيراني.[٤١]

وفي العام ٢٠١٩ اتهمت الإدارة الامريكية ايران بالهجمات على منشأه أرامكو النفطية، اذ استغلت هذا الامر، وبدأت تضغط على منظمة الأمم المتحدة من اجل اتخاذ

قرارات تدين ايران، وبالتالي أصدرت تقريرا جاء فيه ان الأسلحة المستخدمة في تنفيذ الهجمات هي من صنع إيراني.[٤٢]

كما صنفت ادارة الرئيس دونالد ترامب الحرس الثوري الايراني كمنظمة إرهابية في نيسان ٢٠١٩.[٤٣]

واعلنت عن دفعة جديدة من العقوبات اطلقت عليها حملة الضغط الاقصى، الامر الذي ادى الى انخفاض صادراتها من النفط، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم.[٤٤]

وفي تصعيد غير مسبوق اقدمت ادارة الرئيس دونالد ترامب على تنفيذ عملية اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني في ٣/كانون الثاني/٢٠٢١.[٤٥] ومن جانب اخر اتبعت الادارة الامريكية تأليب الراي العام العالمي ضد ايران عبر اتهامها بدعم الإرهاب.[٤٦]

يتضح مما سبق ان حالة الاختلاف واضحة تماما بين السياسة التي تبناها الرئيس باراك اوباما والسياسة التي تبناها الرئيس دونالد ترامب، فالاول اعتمد على سياسة الحوار الدبلوماسي على الرغم من استمرار العقوبات والضغوط على ايران، أما الثاني فقد اعتمد على سياسة أشدبالضغط السياسي والاقتصادي.

خامسا: مرحلة المراجعة واستمرار سياسة الضغوط:

بدأت ملامح هذه المرحلة عندما وصف الرئيس الامريكي جو بايدن (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) سياسة دونالد ترامب تجاه ايران بانها فاشلة.[٤٧]وعليه فأنها اعتمدت سياسة الحوار مع ايران شريطة ان تمتثل بشكل كامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.[٤٨]

وجاء تأكيد ادارة الرئيس الامريكي جو بايدن بالانضمام الى خطة العمل الشاملة المشتركة لان هناك شبه اجماع بين خبراء السياسة الخارجية، واعضاء الكونغرس على ان الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة كان خطأ.[٤٩]

وعرضت الادارة الامريكية استئناف المحادثات مع ايران لاحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، ومن اجل ذلك عينت روبرت مالي مبعوثا خاصا لايران، الا ان ايران رفصت التعامل بشكل مباشر مع الولايات المتحدة الامريكية حتى يتم رفع العقوبات عليها.[٥٠]فضلا عن اتخاذالولايات المتحدة الامريكية خطوات جديدة تمهيدا لمحادثات مع ايران بهدف احياء الاتفاق النووي.[٥١]

وبهذا الصدد صرح وزير الخارجية الامريكي انتوني بلينكن " اننا نعمل مع حلفائنا وشركائنا من اجل بناء اتفاق اطول واقوى". [٥٢]وعليه فقد عملت الادارة الامريكية على فرض قيود على برنامج ايران النووي لضمان عدم تمكنها من الحصول على سلاح نووي.[٥٣]وهي بذلك تحاول ان تدعم مكانتها كقائد عالمي لتنفيذ معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية.[٥٤]

ومن جانب اخر تعهدت الادارة الامريكية بتبني سياسة ثلاثية الابعاد تجاه ايران تضمن بعدها الاول الالتزام بمنعها من امتلاك السلاح النووي، اما الثاني فقد اكد على الدبلوماسية والتفاوض، وجاء الثالث والذي يقضي بمواصلة العمل ضد انشطتها المزعزعة للاستقرار والتي تهدد اصدقاء وشركاء الولايات المتحدة الامريكية.[٥٥]

كما طبقت الولايات المتحدة الامريكية سياسة إعادة الانتشار في منطقة الشرق الأوسط لتحديد الاولويات، ومفادها خفض الدعم العسكري للقوات الامريكية المتواجدة هناك، فضلا عن تحديد القضايا التي تحتل اهمية في السياسة الامريكية مثل قضيتي البرنامج النووي الايراني والارهاب.[٥٦]

وفي العام ٢٠٢٢ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن فرض عقوبات اقتصادية على سبعة مسؤولين إيرانيين لدورهم في قمع التظاهرات التي حدثت في ايران.[٥٧]

يتضح مما تقدم ان الاجراءات التي اتخذتها ادارة الرئيس جو بايدن تجاه ايران تعني نهاية سياسة الضغط الاقصى التي كان يتبناها دونالد ترامب.[٥٨]

وعليه يتبين ان حالة الارتباك واضحة في السياسة الامريكية لاسيما في كيفية التعامل مع مسألة البرنامج النووي الايراني، وتتضح الحالة اكثر عند تتبع سياسة باراك اوباما وبعده دونالد ترامب واخيرا سياسة جو بايدن.

كما يمكن القول ان التحولات في السياسة الامريكية تتحدد حسب الاتي:

١. المصلحة والتي بمقتضاها تتحدد توجهات وتحولات السياسة الامريكية.
٢. حالة الاختلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين بل هناك اختلاف بين صفوف الجمهوريين، وكذلك اختلاف بين صفوف الديمقراطيين في تبني سياسات معينة.
٣.

خاتمة

يتضح مما تقدم ان تحديد الادارة الامريكية لسلوك ايران، دفعها الى تصنيفها كأخطر الاعداء، وعليه وكجزء من سياسة التحوط الاستراتيجي اعلنت عن سياسة الاحتواء المزدوج، والتي ترمي الى احتواءها واضعاف مكانتها ونفوذها في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام.

وبعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتزايد الطموحات الايرانية لتطوير برنامجها النووي صنفت ادارة الرئيس جورج دبليو بوش ايران جزء من محور الشر، ولمواجهة خطرها قامت بفرض عقوبات اقتصادية عليها، ولم تكتف بذلك بل عملت على دعم المعارضة بهدف تغيير النظام.

وبسبب ما افضت اليه سياسة جورج دبليو بوش من اثار سلبية على بلاده، لاسيما احتلال افغانستان والعراق، والتي ادت الى خسائر اقتصادية وعسكرية اثرت على اقتصادها وعلى مكانتها العالمية، الامر الذي دفع ادارة الرئيس باراك اوباما الى اعتماد سياسة الحوار الدبلوماسي للتعامل مع القضايا التي تخص ايران والتي كان من نتائجها التوصل الى الاتفاق النووي مع ايران.

الا ان ادارة الرئيس دونالد ترامب كان لها رأي اخر حول الاتفاق النووي، إذ وصفه بأسوأ اتفاق على الاطلاق، ومن ثم اقدم على الانسحاب من الاتفاق، فضلا عن ممارسة سياسة الضغط الاقصى عبر تشديد العقوبات على ايران، وعند القاء نظرة فاحصة لتلك السياسة نلاحظ انها اشبه بسياسة جورج بوش الابن.

وعند استلام الرئيس جو بايدن مقاليد الحكم حصل تحول في السياسة الامريكية، وتمثل ذلك بوصف الرئيس جو بايدن سياسة سلفه بالفاشلة، فضلا عن دعوته لاجراء حوار مع ايران من اجل اعادة احياء الاتفاق النووي، وبتتبع سياسة ادارة الرئيس جو بايدن يتضح انها مشابهة لسياسة ادارة الرئيس باراك اوباما.

المصار باللغة العربية

أولا- الكتب:

١. د.اسلام عيادي، السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب ٢٠١٧ – ٢٠٢١ (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١).

٢. صامويل هنتنجتون، طلعت الشايب (مترجم)، **صدام الحضارات إعادة صنع**

٣. **النظام العالمي** (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٨).

٤. كاظم هاشم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٩٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

٥. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، في محمد السيد سليم (تحرير) اسيا الوسطى والتحولات العالمية (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٨).

ثانيا- البحوث والدراسات:

١. إبراهيم جلال احمد، البرنامج النووي جذوره التاريخية تداعياته الموقف الدولي منه، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد ١٩ (جامعة عين شمس: مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠٠٦).

٢. اسلم بيك، وجاء دور ايران، **قضايا دولية** (اسلام اباد: معهد الدراسات الاسيوية، ١٩٩٦).

٣. حامد محمود، انتخابات الرئاسة وملفات السياسة الخارجية الإيرانية،**مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٧ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٩).

٤. رضا السراج، الفوبيا الإيرانية لماذا وكيف، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد ١١٣ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٩).

٥. عيادة احمد البطينجي، ايران وامريكا اللاتينية دوافع التقارب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨١ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠١٠).

٦. محمد عبده، الازمة النووية الإيرانية هل تسير نحو الحسم العسكري، **مجلةشؤون خليجية**، العدد ٤٩ (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧).

٧. د.مصطفى ابراهيم سلمان الشمري و مزيان مماس، الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠١١، **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لجامعة الانبار (جامعة الانبار: كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٨).

٨. مصطفى إبراهيم سلمان، البرنامج النووي الإيراني: رؤية إسرائيلية، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦ (جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، كانون الأول ٢٠٠٧).

٩. مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، **مجلةالسياسة الدولية**، العدد ١٦٨ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٧).

١٠.يمني سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، **تقدير موقف** (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦).

ثالثا- التقارير:

١. علي احمد الغفلي، العلاقات الخليجية – الامريكية ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، **التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠** (الامارات العربية المتحدة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٠).

٢. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦** (القاهرة: ٢٠٠٦).

٣. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧** (القاهرة: ٢٠٠٧).

٤. منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٨).

رابعا- الانترنت:

١- البرنامج النووي الإيراني: جو بايدن يريد التفاوض مع طهران رغم أنه لم يخفف العقوبات ضدها أو يرفعها – صانداي تايمز، نيسان ٢٠٢١.

https://www.bbc.com/arabic/inthepress-56628235

٢- محمد المنشاوي، ما الذي يعيق إستراتيجية بايدن للتفاوض مع إيران؟، الجزيرة نت، ٢٠٢١.

https://www.aljazeera.net/politics/2021/2/11/

٣- سياسة بايدن تجاه ايران هي خطأ نووي كبير، ٢٠٢١.

https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2021-05-26-1.1493948

٤- قناة الحرة، بايدن يتعهد بـ "تحرير إيران" .. هل من إجراءات أميركية جديدة؟، ٢٠٢٢.

https://www.alhurra.com/iran/2022/11/04/

٥- حسن احمديان، سياسة بايدن تجاه ايران، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

https://research.sharqforum.org/ar/2020/11/23/

المصار باللغة الانكليزية

Firstly - Articles

1. Achim Vogt and David Jalilvand, **One year after the re-imposition of sanctions** (German: The Friedrich-Ebert-Stiftung, 2019).
2. Arif Khan and Nargis Zaman, TRUMP POLICY TOWARDS IRAN: CHALLENGES AND IMPLICATIONS, Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 1, No.1 (Pakistan: The International Research Alliance for Sustainable, June 2018).
3. Clayton Thomas, Iran: Background and U.S. Policy, **CRS Report for Congress**, No. R47321 (Washington: Congressional Research Service, September 2023).
4. David Jalilvand and Achim Vogt, **The Iran Nuclear Deal and a Democratic White House** (German: The Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020).
5. Elham Rasooli Saniabadi, **Iranian Review of Foreign Affairs**, vol. 12, No. 1 (Tehran: the Institute for Strategic Research, January 2021).
6. Foadlzadi, Obama's Iran Policy and American Competing Policy Communities, **Iranian Review of Foreign Affairs**,

Vol. 3, No. 4 (Tehran:the Institute for Strategic Research, Winter 2013).

7. Hadi Kahalzadeh, Iran After Trump: Can Biden Revive the Nuclear Deal and Does Iran Even Want to, **Middle East Briefs**, No. 145 (Brandeis University: Crown Center for Middle East Studies, January 2022).
8. Katarzyna Czornik, New accents in the U.S.-Iran relations. The perspective of Joe Biden's administration (Poland: University of Silesia in Katowice, 2022).
9. Kenneth Katzman, Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, **CRS Report for Congress**, No. RL32048 (Washington: Congressional Research Service, 2010).
10. Kenneth Katzman, Iran's Revolutionary Guard Named a Terrorist Organization, Congressional Research Service, No. IN11093 (Washington: Congressional Research Service, April 2019).
11. Louise Fawcett and Andrew Payne, Stuck on a hostile path? US policy towards Iran since the revolution, **Contemporary Politics,** Vol. 29, No. 1 (England: Richard Taylor and Francis Group, 2023).
12. Mariam Javed Asghar, US Foreign Policy towards Iran under Obama and Trump Administration, IUB Journal of Social Sciences, (The Islamia University of Bahawalpur, Vol. 1, No. 2, December 2019).
13. Meghan McCurdy, Unilateral Sanctions With a Twist: The Iran and Libya Sanctions Act of 1996, **American University International Law Review**, Vol. 13, No. 2 (Washington: American University Washington College of Law, 1997).
14. Michael Singh, Biden's Iran Dilemma, **Policy Analysis** (Washington:The Washington Institute for Near East Policy, February 2021).

15. Ramin Jahanbegloo, The Obama Administration and Iran: Towards a Constructive Dialogue, **Working Paper**, No. 43 (Canada: Ontario, The Centre for International Governance Innovation, June 2009).
16. Raphael Benlevi, How Competing Schools of Grand Strategy Shape America's Nonproliferation Policy Toward Iran, **Texas National Security Review**, Vol. 5, Issue 3 (Texas: the University of Texas at Austin, Summer 2022).
17. Reza Khalili, U.S Foreign Policy and Regional Power and Influence of Iran: A Comparison of Bush, Obama and Trump Administrations, **Geopolitics Quarterly**, Vol. 19, No. 2 (Tehran: Iranian Association of Geopolitics, July 2023).
18. Travis sharp, US Foreign Policy toward Iran in the Obama Era, **Policy Brief**, No. 145(Milan: The Institute for International Political Studies – ISPIJUNE 2009).
19. Zhiyu Jiang, Biden's Middle East Policy: Inheritance and Changes to Trump's Middle East Policy,**Advances in Social Science, Education and Humanities Research**, vol. 586(Paris: Atlantis Press).

Secondly- Internet

1. Alex Wagner, Bush Labels North Korea, Iran, Iraq an 'Axis of Evil', Arms Control Today, Vol. 32 (Washington: Arms Control Association, 2002).
   https://www.armscontrol.org/act/2002-03/press-releases/bush-labels-north-korea-iran-iraq-axis-evil
2. Athbi Zaid Khalaf, American attitude towards Iran and its reflection on Iran policy towards the Arab region, **Review of Economics and Political Science** (Cairo University: 2020).
   https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/REPS-09-2019-0119/full/html

3. Ellie Geranmayeh, Reviving the revolutionaries: How Trump's maximum pressure is shifting Iran's domestic politics, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, June 2020.
https://ecfr.eu/publication/reviving_the_revolutionaries_how_trumps_maximum_pressure_is_shifting_irans/
4. Joe Barnes, Robert Barron, Trump Policy in the Middle East: Iran, Texas: Rice University's Baker Institute for Public Policy, March 2018.
https://www.bakerinstitute.org/research/trump-policy-middle-east-iran
5. Maria Do Céu Pinto Arena, Narratives modes and foreign policy change: the debate on the 2015 Iran nuclear deal, Portugal, 2021.
https://www.scielo.br/j/rbpi/a/rM5hPtDFpSfCXs6TZjnd4Mv/?lang=en

الهوامش:

* وهي ايران والعراق وسوريا وليبيا والسودان وكوبا وكوريا الشمالية، ينظر صامويل هنتنجتون، طلعت الشايب (مترجم)، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي** (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٨)، ص ٣٥٠.

(١)المصدر نفسه، ص ص ٣٥٠ و ٣٦٢.

(٢)كاظم هاشم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٩٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ص ٣٢ – ٣٣.

* وهو مشروع قانون للسيناتور الامريكي ألفونس داماتو، ويدعو الى معاقبة إيران على رعايتها للإرهاب وسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ووقع الرئيس الامريكي بيل كلينتون على هذا القانون في العام ١٩٩٦ الذي يحظر على الشركات الامريكية التجارة والاستثمارات وشراء النفط من إيران. ينظر:

Meghan McCurdy, Unilateral Sanctions With a Twist: The Iran and Libya Sanctions Act of 1996, **American University International Law Review**, Vol. 13, No. 2 (Washington: American University Washington College of Law, 1997), p.p. 402,408.

[٣]علي احمد الغفلي، العلاقات الخليجية – الامريكية ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، **التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠** (الامارات العربية المتحدة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

[٤]محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، في محمد السيد سليم (تحرير) **اسيا الوسطى والتحولات العالمية** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٨)، ص ٣٢٨.

[٥]اسلم بيك، وجاء دور ايران، **قضايا دولية** (اسلام اباد: معهد الدراسات الاسيوية، ١٩٩٦)، ص ٢٠.

[٦]عيادة احمد البطينجي، ايران وامريكا اللاتينية دوافع التقارب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨١ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠١٠)، ص ١٦٣.

[7]Kenneth Katzman, Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, **CRS Report for Congress**, No. RL32048 (Washington: Congressional Research Service, 2010), p. 42.

* وهو الوصف الذي اطلقه الرئيس الأمريكي بوش الابن على ثلاثة دول واصفا إياها بمحور الشر وهي كوريا الشمالية وايران والعراق. ينظر:

Alex Wagner, Bush Labels North Korea, Iran, Iraq an 'Axis of Evil', Arms Control Today, Vol. 32 (Washington: Arms Control Association, 2002). https://www.armscontrol.org/act/2002-03/press-releases/bush-labels-north-korea-iran-iraq-axis-evil

[8]Louise Fawcett and Andrew Payne, Stuck on a hostile path? US policy towards Iran since the revolution, **Contemporary Politics,** Vol. 29, No. 1 (England: Richard Taylor and Francis Group, 2023), p. 6.

[٩]إبراهيم جلال احمد، البرنامج النووي جذوره التاريخية تداعياته الموقف الدولي منه، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد ١٩ (جامعة عين شمس: مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠٠٦)، ص ٨٠.

[١٠]مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦** (القاهرة: ٢٠٠٦)، ص ٢٥٤.

[١١]مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧** (القاهرة: ٢٠٠٧)، ص ١٨٠.

[١٢]مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤.

[13]Raphael Benlevi, How Competing Schools of Grand Strategy Shape America's Nonproliferation Policy Toward Iran, **Texas National Security Review**, Vol. 5, Issue 3 (Texas: the University of Texas at Austin, Summer 2022), p. 42.

[١٤]للمزيد ينظر مصطفى إبراهيم سلمان، البرنامج النووي الإيراني: رؤية إسرائيلية، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦ (جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، كانون الأول ٢٠٠٧)، ص ص ١٣٦ – ١٣٧.

[١٥]مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٨ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٧)، ص ١٢٦.

[١٦]محمد عبده، الازمة النووية الإيرانية هل تسير نحو الحسم العسكري، **مجلة شؤون خليجية**، العدد ٤٩ (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٢٣.

[١٧] حامد محمود، انتخابات الرئاسة وملفات السياسة الخارجية الإيرانية،**مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٧ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٧.

[١٨]رضا السراج، الفوبيا الإيرانية لماذا وكيف، **مجلةمختارات إيرانية**، العدد ١١٣ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٩)، ص ٦٥.

[١٩]المصدر نفسه، ص ص ٦٦ – ٦٧.

[20]Foadlzadi, Obama's Iran Policy and AmericanCompeting Policy Communities, **Iranian Review of Foreign Affairs**, Vol. 3, No. 4 (Tehran:the Institute for Strategic Research, Winter 2013), p. 6.

[21]Travis sharp, US Foreign Policy toward Iran in the Obama Era, **Policy Brief**, No. 145(Milan: The Institute for International Political Studies – ISPIJUNE 2009), p. 3.

(22)Athbi Zaid Khalaf, American attitude towards Iran and its reflection on Iran policy towards the Arab region, **Review of Economics and Political Science** (Cairo University: 2020).
https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/REPS-09-2019-0119/full/html

(23)Ramin Jahanbegloo, The Obama Administration and Iran: Towards a Constructive Dialogue, **Working Paper**,No. 43 (Canada: Ontario, The Centre for International Governance Innovation, June 2009), p. 3.

(24)Foadlzadi, op. cit., p. 13.

(25)Hadi Kahalzadeh, Iran After Trump: Can Biden Revive theNuclear Deal and Does Iran Even Want to, **Middle East Briefs**, No. 145 (Brandeis University: Crown Center for Middle East Studies, January 2022), p.3. and see Raphael Benlevi, op. cit., p. 4.

(26)Travis sharp, op. cit., p. 4.

(27)Joe Barnes, Robert Barron, Trump Policy in the Middle East: Iran, Texas: Rice University's Baker Institute for Public Policy, March 2018.
https://www.bakerinstitute.org/research/trump-policy-middle-east-iran

(28)Travis sharp, op. cit., p. 6.

(٢٩)منصور أبو كريم، **اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب** (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٨)، ص ٢٣.

(30)Louise Fawcett and Andrew Payne, op. cit., p. 6.

(31)Katarzyna Czornik, New accents in the U.S.-Iran relations. The perspective of Joe Biden's administration (Poland: University of Silesia in Katowice, 2022), p. 4.

(32)Mariam Javed Asghar, US Foreign Policy towards Iran under Obama and Trump Administration, IUB Journal of Social Sciences, (The Islamia University of Bahawalpur,Vol. 1, No. 2, December 2019), p. 43.

(33)Joe Barnes, op. cit., p. 7.

(٣٤)يمني سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، **تقدير موقف** (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ٥.

(35)Arif Khan and Nargis Zaman, TRUMP POLICY TOWARDS IRAN: CHALLENGES AND IMPLICATIONS, Pakistan Journal of Humanities and

Social Sciences, Vol. 1, No.1 (Pakistan: The International Research Alliance for Sustainable, June 2018), p.p. 66 – 68.

(٣٦) د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري و مزيان مماس، الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠١١، **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية،** عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لجامعة الانبار (جامعة الانبار: كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٨)، ص ١٩٤.

(37)Maria Do Céu Pinto Arena, Narratives modes and foreign policy change: the debate on the 2015 Iran nuclear deal, Portugal, 2021, p. 7. https://www.scielo.br/j/rbpi/a/rM5hPtDFpSfCXs6TZjnd4Mv/?lang=en

(٣٨)د. اسلام عيادي، **السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب ٢٠١٧ – ٢٠٢١** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١)، ص ١٢٣.

(39)Michael Singh, Biden's Iran Dilemma, **Policy Analysis** (Washington:The Washington Institute for Near East Policy, February 2021), p. 2.

(40)Arif Khan and Nargis Zaman, op. cit., p. 71.

(41)Katarzyna Czornik, op. cit., p. 9.

(42)Ellie Geranmayeh, Reviving the revolutionaries: How Trump's maximum pressure is shifting Iran's domestic politics, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, June 2020. https://ecfr.eu/publication/reviving_the_revolutionaries_how_trumps_maximum_pressure_is_shifting_irans/

(43)Kenneth Katzman, Iran's Revolutionary Guard Named a Terrorist Organization, **Congressional Research Service**, No. IN11093 (Washington: Congressional Research Service, April 2019), p. 13.

(44)Achim Vogt and David Jalilvand, **One year after the re-imposition of sanctions** (German: The Friedrich-Ebert-Stiftung, 2019), p. 3.

(45)Reza Khalili, U.S Foreign Policy and Regional Power and Influence of Iran: A Comparison of Bush, Obama and Trump Administrations, **Geopolitics Quarterly**, Vol. 19, No. 2 (Tehran: Iranian Association of Geopolitics, July 2023), p. 204.

(46)Athbi Zaid Khalaf, op. cit.

(47)Clayton Thomas, Iran: Background and U.S. Policy, **CRS Report for Congress**, No. R47321 (Washington: Congressional Research Service, September2023), p. 13.

(48)Katarzyna Czornik, op. cit., p. 5.

(49)David Jalilvand and Achim Vogt, **The Iran Nuclear Deal and a Democratic White House** (German: The Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020), p. 5.

(50)Clayton Thomas, op. cit., p.p. 13 – 14.

(٥١)البرنامج النووي الإيراني: جو بايدن يريد التفاوض مع طهران رغم أنه لم يخفف العقوبات ضدها أو يرفعها – صانداي تايمز، نيسان ٢٠٢١.

https://www.bbc.com/arabic/inthepress-56628235

(٥٢)محمد المنشاوي، ما الذي يعيق إستراتيجية بايدن للتفاوض مع إيران؟، الجزيرة نت، ٢٠٢١.

https://www.aljazeera.net/politics/2021/2/11/

(٥٣)سياسة بايدن تجاه ايران هي خطأ نووي كبير، ٢٠٢١.

https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2021-05-26-1.1493948

(54)Elham Rasooli Saniabadi, **Iranian Review of Foreign Affairs**, vol. 12, No. 1 (Tehran: the Institute for Strategic Research, January 2021), p. p. 142, 144.

(٥٥)محمد المنشاوي، مصدر سبق ذكره.

(56)Zhiyu Jiang, Biden's Middle East Policy: Inheritance and Changes to Trump's Middle East Policy,**Advances in Social Science, Education and Humanities Research**, vol. 586(Paris: Atlantis Press), p. 91.

(٥٧)قناة الحرة، بايدن يتعهد بـ "تحرير إيران" .. هل من إجراءات أميركية جديدة؟، ٢٠٢٢.

https://www.alhurra.com/iran/2022/11/04/

(٥٨)حسن احمديان، سياسة بايدن تجاه ايران، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

https://research.sharqforum.org/ar/2020/11/23/